الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

25 **ربيع ثاني** 1440 –1 **يناير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المحاكم العامة تسجّل ارتفاعاً في الأحكام بـ27٪ خلال الربع الأول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1440هـ - 1 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617190

الرياض – «الحياة | «منذ 18ساعة في 31 ديسمبر 2018 -اخر تحديث في 31ديسمبر 2018 / 14:29
كشفت وزارة العدل، عن ارتفاع الأحكام الصادرة في المحاكم العامة 27 في المئة، خلال الربع الأول من العام الهجري الحالي 1440هـ، مقارنة في الفترة نفسها من العام الماضي.
وبحسب منصة ذكاء الأعمال في الوزارة؛ أصدرت المحاكم خلال الربع الأول من هذا العام، 49.951حكماً، مقابل 39.211 حكماً في الربع الأول من 1439هـ.
وتصدرت محاكم الرياض القائمة بـ13.710 أحكام، تليها مكة المكرمة بـ12.350 حكماً، ثم الشرقية بـ6718، يليها عسير بـ3853، ثم المدينة المنورة بـ3244، فالقصيم بـ2494، وجاءت محاكم تبوك في المرتبة السابعة بـ2116، تليها جازان بـ1472، ثم حائل بـ1441، يليها الحدود الشمالية بـ813، وسجلت محاكم الجوف 667، تليها نجران بـ570، ثم الباحة بـ503 أحكام، مسجلة أقل الأحكام في الفترة نفسها.
يُذكر أن التحول الرقمي في المرافق العدلية أسهم بشكل كبير في التيسير على المستفيدين وكذلك العاملين في المحاكم والقضاة وأعوانهم، كما أسهم في رفع كفاءة الإنفاق، إضافة إلى اعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية.

مناقشة أداء الاستخبارات ومركز دعم اتخاذ القرار والتبرع بالأعضاء

الشورى يطالب بتقصير مدد الانتظار والتوسع بالشراء الموحد للأدوية بـ «التخصصي»

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1440هـ - 1 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1728821

حسم تنظيم الزواج المبكر للفتيات ولائحة جائزة خادم الحرمين لتكريم المخترعين والموهوبين
يستهل الشورى جلسة الاثنين المقبل بمناقشة التقرير السنوي لرئاسة الاستخبارات العامة ويستمع لرأي وتوصيات اللجنة الأمنية بشأن أدائها للعام المالي المنصرم 38-1439، وتعرض لجنة الإدارة والموارد البشرية توصياتها بشأن التقرير السنوي لمركز دعم اتخاذ القرار، كما يناقش تقرير اللجنة الصحية بشأن مشروع نظام التبرع بالأعضاء البشرية في المملكة.
ويصوت المجلس في أربعاء الأسبوع المقبل على تقرير اللجنة القضائية بشأن دراسة الزواج المبكر للفتيات، ويناقش بعد ذلك تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الخاص بمشروع اللائحة التنظيمية لدور الأحداث، وتقرير لجنة النقل بشأن تقرير هيئة الطيران المدني للعام المالي 38-1439، ويصوت أعضاء الشورى على توصيات للتوسع في سعودة الوظائف بمستشفى الملك فيصل التخصصي للعاملين الصحيين وخاصة في تخصصات التمريض كافة، وتقصير

فترات الانتظار للمواعيد في العيادات الخارجية والطوارئ والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والإسراع في تشغيل مركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد بكامل طاقته، والتوسع في شراء الأدوية باهظة الثمن من خلال برنامج الشراء الموحد للأدوية.

ضغط متزايد على التخصصي

وقد أظهر التقرير السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ارتفاع نسبة العاملين الصحيين غير السعوديين، خاصة في مجال التمريض الذي نجح فيه المستشفى بشكل ملحوظ من خلال التدريب للممرضات السعوديات ورفع مستواهن العملي والعلمي.

وتبين للجنة الصحية الشوريَّة أن هناك ضغطاً متزايداً على المستشفى بفرعيه بمدينتي الرياض وجدة وفي جميع التخصصات، وأشارت إلى أن المستشفى يحاول جاهداً عبر برامج مثل زيارات مناطق المملكة من قبل الاستشاريين، وبرامج الاتصال المرئي بالمستشفيات، للتخفيف من الضغط على المستشفى وتقليل التحويل من المناطق، ورغم ذلك ما زالت فترة انتظار المواعيد في معظم العيادات الخارجية طويلة جداً تصل أحياناً لعدة أشهر، وكذلك الازدحام في الطوارئ بفرعي المستشفى حسم تنظيم زواج القاصرات ومناقشة أداء الحرس الوطني والطيران المدني بمدينتي الرياض وجدة.

وحوى تقرير اللجنة الذي حصلت عليه "الرياض" التحديات التي تواجه المستشفى ومنها غلاء الأدوية المستخدمة في علاج الأورام، وأضحت اللجنة أن حالات الأورام تمثل نسبة كبيرة من مرضى مستشفى الملك فيصل التخصصي وأصبح ذلك عبئاً كبيراً على ميزانية المستشفى المخصصة للدواء، ورأت اللجنة التوجه لتكثيف وتوحيد الجهود للشراء الموحد للأدوية ليكون أحد الحلول لتخفيض أسعارها خاصة وأن مراكز الأورام الأخرى بالمملكة قد بدأت في استقبال حالات الأورام وعلاجها وهي كذلك تعاني من المشكلة نفسها فيما يخص غلاء الأدوية.

وأكدت اللجنة الصحية نجاح المؤسسة في التدريب للتخصصات الدقيقة للممرضات كتخصصات العناية المركزة للكبار وحديثي الولادة، والإسعاف، وعمليات القلب وغيرها، وأورد تقريرها الكثير من الأنشطة التدريبية والتأهيلية للممارسين الصحيين من الأطباء والممرضين مع التوسع في برامج الزمالة الصحية للتخصصات الدقيقة بالتعاون مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وترى اللجنة الحاجة الماسة لزيادة أعداد هذه الفئات من التمريض المتخصص، وطالبت المؤسسة بدراسة إمكانية إنشاء أكاديمية للتمريض التخصصي لسد العجز في هذا المجال، وأفردت توصية لتحقيق ذلك.

استقلال المجلس الصحي

وفي جلسة الشورى العادية الثالثة عشرة يناقش المجلس الأسبوع المقبل التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني ويصوت على مشروع الضوابط المنظمة لشركات أرباب الطوائف وشركات تقديم الخدمة، ويستمع لتقرير لمشروع اللائحة التنظيمية لجائزة خادم الحرمين الشريفين لتكريم المخترعين والموهوبين، ويصوت أعضاء الشورى على تعديل النظام الصحي بالمملكة، وفق المقترح المقدم من العضو حنان الأحمدي والعضو السابق خالد المحيسن رئيس هيئة مكافحة الفساد الحالي، ويستهدف المقترح استقلال المجلس الصحي السعودي بتعيين رئيس له بمرتبة وزير بدلاً من وزير الصحة ليمارس أدواره الرقابية بفاعلية.

وقد أكد تقرير المشروع المقترح على أن الاستقلالية تؤسس لأدوار أوسع للمجلس في مجال الرقابة والتنظيم والإشراف على جودة الأداء وضمان السلامة وكفاءة التعامل مع الأخطاء الطبية، ووضع مؤشرات معيارية للمقارنة بين أداء مختلف القطاعات الصحية تمهيداً لصياغة أجندة هادفة لتطويرها، وأشار التقرير إلى أن المهام المنوطة بالمجلس الصحي السعودي في كثير من الأوقات لم تكن من أولويات وزير الصحة، الذي يشغله الهمّ اليومي لتقديم الخدمة، ولذلك لم تحقق الكيانات المهمة المندرجة تحت مظلة المجلس الصحي السعودي المأمول منها، وقد تبين هذا الواقع خلال أزمة كورونا والتي كان فيها مجلس الخدمات الصحية مهمشاً وتم إنشاء مركز للسيطرة والتحكم.

وأشار تقرير المقترح إلى ضعف آليات الرقابة وتقويم أداء القطاع الصحي، حيث يلاحظ المتأمل للقطاع الصحي في المملكة ضعف الرقابة على أداء القطاعات الصحية، وعدم الالتزام بمنهجية موحدة لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى وتشتت الجهود الهادفة إلى تعزيز أخلاقيات ممارسة المهن الصحية، والالتزام بحقوق المرضى والتعامل مع الأخطاء والحوادث الطبية والمخالفات المهنية والحاجة إلى وضع المعايير والمواصفات العالية لتشغيل وإدارة المرافق الصحية ومؤشرات الجودة والسلامة وترشيد استخدام الموارد الصحية.

الملك يوافق على قرارات المجلس الصحي السعودي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1440هـ - 1 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1728778

برنامج حماية للصحة العامة.. وإنشاء مركز للممارسة المبنية على البراهين
ربط وحدات الأورام في عرعر والمدينة المنورة وعسير بالمستشفيات التخصصية
عدم رفض حالات الجلطات القلبية المنقولة بواسطة الهلال الأحمر السعودي

صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على عددٍ من القرارات التي اتخذها المجلس الصحي السعودي.

ورفع الأمين العام للمجلس الصحي السعودي د. نهار بن مزكي العازمي، أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -، بمناسبة صدور الموافقة السامية الكريمة على عدد من القرارات التي اتخذها المجلس الصحي السعودي، مثمناً الدعم اللامحدود الذي تحظى بها القطاعات الصحية في المملكة من قيادتنا الحكيمة خدمةً للوطن والمواطن.

وأكد العازمي أن تفضل خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بالموافقة السامية الكريمة على هذه القرارات، يجسد اهتمامه الدائم واهتمام سمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -، على الارتقاء بمستويات الأداء في الخدمات الصحية المقدمة وجودتها، وتحسين الكفاءة والفاعلية والإنتاجية على كافة مستويات تقديم الخدمة، معرباً عن شكره وتقديره لرئيس المجلس الصحي السعودي د. توفيق بن فوزان الربيعة، وأعضاء المجلس الموقرين، على اهتمامهم ومتابعتهم ودعمهم المتواصل للأمانة العامة للمجلس الصحي السعودي والمراكز الوطنية التابعة له، وذلك لرفع مستوى جودة الخدمات الصحية لتحقيق تطلعات القيادة الحكيمة والمواطنين والمقيمين في المملكة.

وقال د. العازمي: إن الموافقة السامية الكريمة شملت عددا من القرارات ومنها: إنشاء المركز الوطني للممارسة الصحية المبنية على البراهين، ويطبق على المركز تنظيم المراكز الصحية الوطنية الصادر بشأنه قرار من المجلس الصحي السعودي، حيث يعمل المركز على ترسيخ ثقافة الرعاية الصحية المبنية على البراهين والالتزام بتطبيق هذا المفهوم على جميع القطاعات الصحية في المملكة.

وقد تضمنت الموافقة أيضاً على توحيد استخدام وحدات القياس المخبرية في جميع القطاعات الصحية، ويتم تطبيق ذلك على كافة الفحوص المخبرية المجراة في جميع القطاعات الصحية في المملكة.

عدم رفض حالات الجلطات

كما أفاد د. العازمي بموافقة المقام السامي الكريم على برنامج حماية الصحة العامة الذي أعده المجلس الصحي السعودي، والبدء بالخطة التنفيذية للبرنامج بالتعاون مع القطاعات الصحية والقطاعات ذات العلاقة، ويهدف البرنامج إلى تعزيز أداء نظام الصحة العامة وتحقيق بيئة داعمة لمجتمع صحي وحياة عالية الجودة من خلال إدارة وتنسيق الجهود المقدمة من القطاعات ذات العلاقة وتعزيز الشراكة المؤسسية والمجتمعية وفقاً لأفضل الممارسات وتطوير منظومة متكاملة من الأنظمة واللوائح وتقييم الوضع الحالي وتحسينه وتعزيز وتمكين القوى العاملة في الصحة العامة.

كما اشتملت الموافقة على التزام جميع المستشفيات بعدم رفض حالات الجلطات القلبية أو الاشتباه بها والمنقولة بواسطة الهلال الأحمر السعودي عند توفر الإمكانات المطلوبة للتعامل مع الجلطات القلبية، بالإضافة إلى قيام المركز السعودي اعتماد المنشآت الصحية (سباهي) باعتماد المستشفيات الخاصة التي لديها القدرة والكفاءة والتجهيز لاستقبال حالات الجلطات القلبية، على أن يقوم الهلال الأحمر السعودي بنقل حالات الجلطات القلبية أو الاشتباه بها إلى المستشفيات التي يوجد لديها استعداد للتعامل مع الجلطات القلبية، مع تحديد النطاق الجغرافي لكل مستشفى.

تطوير خدمات الأورام

وأبان د. العازمي أنه فيما يخص تحسين وتطوير خدمات الأورام في المملكة؛ تمت الموافقة على توجيه المستشفيات التخصصية والمدن الطبية على تفعيل برامج تعاون مشترك بنظام Hub & Spokes وهي استراتيجية المحور والفروع

مع المناطق والمحافظات الأكثر احتياجاً وإحالة في المملكة، وسيتم تنفيذ البرامج على مرحلتين؛ المرحلة الأولى ربط وحدات الأورام في عرعر والمدينة المنورة وعسير بالمستشفيات التخصصية.
والمرحلة الثانية يتم فيها تقديم دراسة من قبل المستشفيات التخصصية الأخرى للمناطق الأكثر إحالة وتحديد خطة عملها، وأيضاً تمت الموافقة على قيام المجلس الصحي السعودي بتطبيق نظام إحالة موحد لكافة مقدمي الخدمات سواء كانت جهات حكومية أو غير حكومية بالاستفادة من برنامج إحالتي والعمل على تطويره لتلبية احتياجات هذه الخدمات، بالإضافة إلى نشر مؤشر يشمل كافة الجهات المقدمة للخدمات يبين مدة الانتظار لقبول الإحالات، ومدة الانتظار لتقديم الاستشارة الطبية لحالات الأورام، وأن يقوم المجلس من خلال المركز الوطني للأورام بتفعيل السجل الوطني للأورام ونشر النتائج بشكل دوري منتظم، وتوحيد بروتوكولات العلاج في جميع مراكز المملكة.

ضبط شراء الأجهزة

كما أضاف د. العازمي بموافقة المقام السامي الكريم على قيام المجلس الصحي السعودي على وضع آلية لضبط عملية شراء الأجهزة الإشعاعية وأجهزة السيكلوترون لتكون حسب الاحتياج والمعايير الخاصة بكل منطقة، وربط التوسع في شراء تلك الأجهزة بدراسة التوزيع الأمثل للموارد الصحية التي يقوم بها المجلس، وإتاحة الفرصة للشراكة مع القطاع الخاص في هذا الشأن.

كما تمت الموافقة على قيام المركز الوطني للمعلومات الصحية التابع للمجلس بإتاحة المنصة التفاعلية للسجل السعودي للأورام من خلال بوابة المجلس للباحثين والمهتمين في هذا المجال.

وفي ذات السياق، صدرت الموافقة على وضع برامج تدريبية تحت إشراف الهيئة السعودية للتخصصات الصحية تدعم احتياجات القوى العاملة في مجال الأورام، وكذلك قيام مجلس الضمان الصحي التعاوني بدراسة تعديل ضوابط التأمين لتشمل علاج الأورام.

المحكمة العمالية تنصف موظفة فصلت تعسفياً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1440هـ - 1 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1728878

بدأت المحاكم العمالية في مختلف مناطق المملكة بإصدار أحكام ناجزة وعادلة تقضي برد الحقوق إلى أهلها والمساهمة في تحسين بيئة العمل بالمملكة؛ فقد قضت المحكمة العمالية في جدة بإلزام شركة تغذية كبيرة بتعويض موظفة سعودية عانت من المماطلة في تسليم حقوقها وتعرضت للفصل التعسفي.

وكانت المحكمة قد نظرت على وجه الاستعجال في مطالبة الموظفة المدعية والتي تتمثل في المطالبة ببدل إجازة غير مستخدمة ومكافأة نهاية الخدمة وتعويضها عن الفصل غير المشروع، مبرزةً بينتها وهي كشف حساب حوالات الرواتب على حسابها والتي لم تتضمن المبالغ المطالبة بها.

وقررت المحكمة الحكم في غياب ممثل عن الشركة المدعى عليها، وذلك بعد تبليغها تبليغاً صحيحاً، وقضت المحكمة بإلزام الشركة بتسليم المدعية مقابلًا عن بدل الإجازة وقدره 2793 ريالاً، وتعويض المدعية عن إنهاء العلاقة العمالية بمبلغ وقدره 4000 ريال، وتسليم مكافأة نهاية الخدمة للمدعية بمبلغ 5792 ريالاً، ومنح الموظفة شهادة خدمة عن فترة عملها والتي استمرت 4 سنوات، وأكدت المحكمة أن الحكم غير خاضع للاعتراض بطرق الاستئناف، لكون القضية من الدعاوى اليسيرة.

يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أعلن الشهر الماضي إطلاق المحاكم العمالية ومباشرتها اختصاصاتها، مؤكدًا أن بيئة القضاء العمالي ستكون رقمية بالكامل، ومرتكزاً وأنموذجاً يحتذى به في باقي الأقضية.

وأوضحت وزارة العدل أن المرحلة الأولى للمحاكم العمالية ستشهد افتتاح 7 محاكم في: (الرياض، مكة المكرمة، جدة، أبها، الدمام، بريدة، والمدينة المنورة)، بالإضافة إلى 27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، و 9 دوائر عمالية للاستئناف في 6 محاكم استئناف بمختلف مناطق المملكة، يعمل فيها 139 قاضياً متخصصاً، بالإضافة إلى 99 ملازماً قضائياً.

«العدل" تطلق خدمتين جديدتين لقضايا المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1440هـ - 1 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1696232

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة @al_dhass)
تطلق وزارة العدل الأحد القادم، خدمتين جديدتين لقضايا المرأة ضمن مبادرات الوزارة في رؤية المملكة 2030، وقال وزير العدل وليد الصمعاني في تعميم أصدره أمس (الإثنين)، إن الخدمة الأولى هي إشعار المرأة بصكوك الإنهاءات الصادرة بالحالة الاجتماعية فور اعتمادها عبر جوالها المسجل في الخدمات الإلكترونية «أبشر» برسالة نصية توضح رقم الصك والمحكمة المعنية، ويتطلب الأمر عند تقديم طلب الإنهاء التأكد من قبل الموظف المختص من سجل المرأة المدني وتاريخ ميلادها في «أبشر». بينما الخدمة الثانية تتمثل في إتاحة الاستعلام للمرأة عن طريق بوابة الخدمات الإلكترونية للوزارة «ناجز «عن الحالة الاجتماعية لها وإظهار تفاصيل الصك. وأكد الصمعاني أن اعتماد مراجعة المرأة لاستلام الصك يتم من قبل القسم النسائي بالمحكمة أو من قبل مكتب رئيس المحكمة حسب المتبع.

18739شكوى ضد شركات التأمين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1440هـ - 1 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=356593&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح 2019-01-01 1:00 AM
كشف المتحدث باسم مجلس الضمان الصحي التعاوني ياسر المعارك لـ«الوطن»، أن المجلس استقبل 22157 شكوى تتناول الخلافات بين شركات التأمين ومقدمي الخدمة الصحية، منذ يناير 2018 وحتى نهاية سبتمبر من العام نفسه، منها 18739 شكوى ضد شركات التأمين.

فيما استمر الجدل بين شركات التأمين والمستشفيات، بالاتهام باستغلالية المشفى للتأمين بصرف علاجات وتحاليل وأشعة دون حاجة بهدف التكسب المادي، وبين رفض التأمين لعلاج المرضى والتأخر بإرسال الموافقات، كشف المتحدث باسم مجلس الضمان الصحي التعاوني ياسر المعارك لـ«الوطن» أن المجلس استقبل **22157**شكوى بهذا الخصوص منذ يناير 2018، وحتى نهاية سبتمبر من نفس العام، منها 18739 شكوى ضد شركات التأمين.

شكاوى متنوعة

لفتت المعارك إلى أن المجلس يستقبل شكاوى متنوعة تتناول الخلافات بين شركات التأمين ومقدمي الخدمة الصحية، ويكون محور الخلاف هو عدم الاتفاق على المخالصة النهائية الخاصة بالمطالبات المالية بين الطرفين، وتشمل بعض هذه الشكاوى الممارسات الخاطئة التي يتم رفضها كمطالبة تأمينية، وبلغ عددها **(51)**شكوى.

ميثاق واختبارات للطبيب
وعن وجود وثيقة أخلاقية يوقع عليها الطبيب بضرورة الالتزام بالأخلاق المهنية وعدم استغلال مهنته، خصوصاً في ما يتعلق بالتعامل مع المرضى الذين يمتلكون التأمين الصحي، بين المعارك أنه يوجد ميثاق مع هيئة التخصصات الصحية بناءً عليه وعلى اختباراته يعطي الطبيب ترخيص المزاولة، وأيضاً يتم اعتماده بأن يكون طبيباً معالجاً في مركز طبي معتمد.

60 دقيقة

بين المعارك أن المجلس يستقبل شكاوى تتعلق بالموافقات الطبية، حيث نصت لائحة الضمان الصحي التعاوني على أن يكون رد شركة التأمين على طلب الموافقة خلال 60 دقيقة، وإذا لم يستلم مقدم الخدمة الرد خلال هذه المدة، يتم التعامل مع هذه الحالة على أساس الموافقة، وذلك بعد التأكد من أن شركة التأمين استلمت طلب الموافقة أثناء هذه المدة المحددة.

أسعار التأمين

وعن أسعار وثائق التأمين الطبي والتي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً كل عام، أكد المعارك أن هناك عدّة عوامل تؤثر على تسعير وثيقة التأمين، ومنها: العمر، الفئة التأمينية، التاريخ المرضي للمؤمن له. مضيفاً: «يجب أن تلتزم الشركات عند تسعير الوثيقة بأن تكون متوافقة مع المعايير التي حددتها مؤسسة النقد العربي السعودي والمتعلقة بتقرير الخبير الاكتواري لأداء شركة التأمين، وكذلك أن تكون الأسعار متوافقة مع معدلات أسعار سوق التأمين الصحي، وحالياً لا يوجد سقف محدد لأسعار التأمين.»

الشكاوى منذ بداية يناير إلى نهاية سبتمبر 2018

بلغت (22157) شكوى

شكاوى ضد شركات التأمين

18739

شكاوى ضد شركة إدارة مطالبات

70

شكاوى ضد مقدم خدمة

2073

شكاوى عدم الاتفاق على المخالصة النهائية للمطالبات بين مقدم الخدمة وشركة التأمين: 51

شكاوى ضد صاحب عمل

1224

ماذا نحتاج للقضاء على العنف ضد المرأة؟

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4617247

نايف معلا

العنف ضد المرأة موضوعٌ استرعى ويسترعي اهتمام المجتمع الدولي ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة وأجهزتها وآلياتها المعنية، والدول، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغير ذلك مما يُعرف بأصحاب المصلحة الآخرين(Stakeholders) ، باعتباره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تتطلب مضاعفة الجهود، واليقظة المستمرة للقضاء عليه، لاسيما أنه يحدث –غالباً– في مأمن من المساءلة؛ ما يجعل إفلات الجاني من العقاب أمرا واردا.

وقد حرَّمت الشريعة الإسلامية التي تستمد المملكة أنظمتها منها كافة، ظلم المرأة وانتهاك حقوقها، بما في ذلك ممارسة العنف ضدها بجميع أشكاله وصوره. وقد دلت النصوص الشرعية على وجوب حماية النساء، وحفظ حقوقهن، والإحسان إليهن، بل إنها جعلت الإحسان إليهن ميداناً للتنافس لعموم قول رسول الله –ﷺ-: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم

لأهلي»، ومن هذا المنطلق، فقد بُذلت جهود كبيرة، تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة في السعودية من قِبل الجهات الحكومية المختصة على مختلف المستويات التشريعية والقضائية والإدارية.
وقد تُوجت هذه الجهود بصدور نظام الحماية من الإيذاء، الذي يجرم الإيذاء، ومنه العنف ضد المرأة، ويعاقب عليه، وفي تقديري، فإن النظام لم يقيد القضاة بالحد الأعلى من العقوبة المنصوص عليه (السجن لمدة لا تزيد على سنة، والغرامة بما لا يزيد على 50 ألف ريال)، وفقًا لدلالة المادة الـ13 من النظام؛ إذ استُهلت بعبارة «دون الإخلال بأي عقوبة مقررة شرعًا أو نظاما.»؛ إذ قد يحكم على المدان بارتكاب جريمة الإيذاء بعقوبات مقررة شرعًا أو نظامًا أشد من العقوبات المنصوص عليها في النظام. كما تضمن النظام أحكامًا تصب في الجانب الوقائي من الإيذاء، وأخرى تتعلق بإيواء الضحايا وتأهيلهم، وتقديم المساعدة لهم. ويتضافر مع هذا النظام نظام حماية الطفل، الذي يعالج مسألة العنف ضد الفتيات دون سن الـ18 في إطار حماية الطفل بشكلٍ عام، وقد تضمن النظام في مادته الـ23 أن تتولى النيابة العامة التحقيق في مخالفات أحكام النظام، وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة.
وإضافة إلى الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية ذات العلاقة، تم تشغيل مركز تلقي البلاغات بتاريخ 20 آذار (مارس) 2016، يعمل على مدار الـ24 ساعة؛ لاستقبال جميع بلاغات العنف الأسري من خلال الرقم الموحد 1919، وتكوين فرق حماية في جميع المناطق والمحافظات لتلقي البلاغات. كما يقوم برنامج الأمان الأسري بدور كبير في هذا الجانب؛ إذ تم إطلاق خط مساندة الطفل الذي أُنشئ في 2008م بالتعاون مع 14 جهة حكومية، وهو خط هاتفي مجاني وموحد (116111)، خُصص لمساندة ودعم الأطفال دون سن الـ18، إضافة إلى السجل الوطني الذي يرصد حالات إهمال إساءة معاملة الأطفال.
الكثير الكثير من الجهود التي اتخذت للقضاء على العنف ضد المرأة، ولكن نلاحظ أن هذه المشكلة ما تزال موجودة بالقدر الذي لا يتناسب مع التدابير المتخذة لحلها، فلماذا؟
السبب ببساطة، هو أننا لسنا بحاجة إلى أُطر نظامية ومؤسسية بقدر حاجتنا لتكثيف حملات إذكاء الوعي الرسمية والمجتمعية؛ لتفكيك القوالب النمطية السلبية التي تجعل المرأة عرضة للعنف! وكذلك قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها الحيوي، ووفقًا لاختصاصاتها؛ لتساند الجهات الحكومية المعنية في الحرب على العنف ضد المرأة.

متقاعدون.. مُتْعَبُون!!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/607164

إبراهيم علي نسيب

في بيت كل متقاعد أسرة فيها عدد من العاطلات والعاطلين وعليه التزامات وقروض وفواتير وتكاليف حياة مرتفعة وعمره يكبر وتعبه يزيد وحاجته للعلاج بحكم عمره تدفع به للذهاب والإياب لمراجعة المستشفيات أكثر من غيره، كل هذا يحدث له إلا دخله في محله (لا) يزيد قرشًا و(لا) ينقص وكأن الثبات هو الواقع الذي عليه أن يقبله، أنا هنا أكتب للمتقاعد، هذا المواطن الذي أحب وطنه وأخلص وجد واجتهد يوم كانت البدايات مختلفة وكان المر والعذاب والتعب فيها «هو» السائد وهنا يفترض أن يكون لهؤلاء الرجال والنساء مكانة خاصة جدًا..
المتقاعدون يا سادتي هم الذين كتبوا البدايات لهذا الحاضر وهم الذين قدموا لنا من خلالهم ما يهمنا اليوم وهم الذين قاموا وقعدوا وهم يؤمنون أن ما يقدمونه للوطن في شبابهم هو الواجب وحين انتهى بهم العمر كان الوداع تاركين للأجيال إتمام المهمة ومثل هؤلاء هم يليقون بالرعاية والعناية التي أتمنى أن تقدر لهم إحسانهم من قاعدة وما جزاء الإحسان إلا الإحسان..

(خاتمة الهمزة).. ليت مجلس الشورى يضع في ذهنه ملف المتقاعدين ويقدم لمن يهمه أمرهم ما يخلصهم من ثبات دخلهم الهامد الجامد.. وليته يفعل.. هذا هو الأمل وعلى الله الإجابة... وهي خاتمتي ودمتم.

كاريكاتير

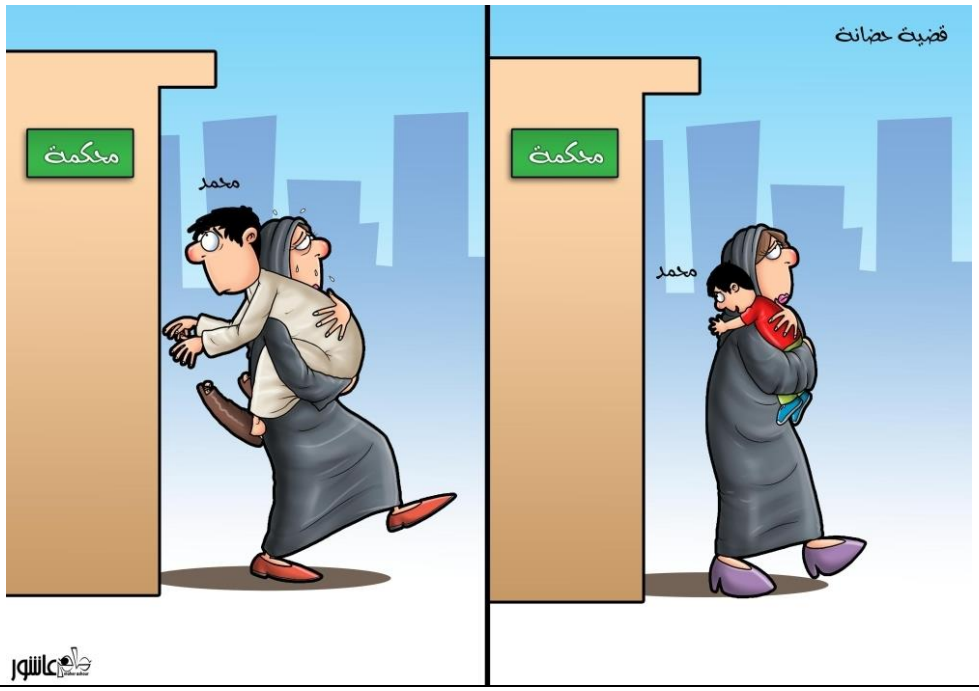

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1440هـ - 1 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4617253

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 25 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2019م

http://www.aleqt.com/2019/01/01/article_1516566.html